الأمم المتحدة

E/CN.6/2007/NGO/31

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والخمسون

٢٦ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة

بيان مقدم من المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية، وهو منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2007/1.

150107 150107 06-67682 (A)

البيان

المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية هو هيئة شاملة تسعى إلى كفالة إسهام المرأة في أيرلندا الشمالية فيما يجري من مناقشات على الصعيدين الوطني والدولي. وهو يسعى إلى تعزيز تأثير المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والحياة السياسية ويسهم في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الإيجابية للمرأة. ويعمل المنبر مع المنظمات الشقيقة في انكلترا وويلز واسكتلندا في اللجنة المشتركة المعنية بالمرأة في المملكة المتحدة، التي هي الهيئة التنسيقية الوطنية لجماعة الضغط النسائية الأوروبية في المملكة المتحدة.

وإن موضوع دورة لجنة وضع المرأة في عام ٢٠٠٧ – وهو القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة – يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. فاحتياجات البنات والشابات وما يتعلق بها من قضايا لم تحظ إلا بالقليل من البحث المتعمق. فلا تزال البنات والشابات يعانين من التمييز المنهجي، بما في ذلك في نُظم التعليم، وهن معرضات بشدة للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، كما أنهن مهمّشات من جانب الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والفتيات والشابات معرضات بشدة للعنف القائم على نوع الجنس والاستغلال الجنسي في سياقات الصراع. كما إنهن لا يزلن معرضات للعنف والخطر في المترل من جراء إساءة معاملة الأطفال والعنف العائلي. وعلى الرغم من إقامة الدليل على العلاقة بين العنف العائلي والاعتداء على الأطفال، فإن السلطات القانونية لم تتخذ إزاء ذلك ما يلزم من إجراءات. ففي كثير من الحالات التي كانت المحاكم تحكم بارتباط الأطفال بوالد عنيف كان أولئك الأطفال يعانون من مزيد من سوء المعاملة بسبب هذا الارتباط (رادفورد وساير، ١٩٩٩). وغالبا ما يُغفل **حق** الطفل في رفض الارتباط بوالد يسيء معاملته. علما بأن هذا الحق لا ينبغي أن يعلو عليه أي اعتبار.

والمنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية يساوره القلق إزاء الاتجار بالفتيات والشابات وإزاء شُح المعلومات والبحوث المتعلقة بمشكلة الاتجار هذه. فالشابات يتمتعن بفرص أقل للهجرة القانونية وهن أشد عرضة للعنف والاستغلال. وثمة علاقة بين الاتجار، والصراع، والفقر ونقص الفرص التعليمية والاقتصادية. وإن ما يُتخذ من تدابير للتصدي لمشكلة الاتجار يتعين أن يشتمل على تدابير لتعزيز حقوق الشابات وفرصهن في بلدان منشئهن. ويتعين على الأمم المتحدة أن تمارس ضغوطا على حكومات العالم لكفالة إدخال تشريعات وسياسات تضمن تمتع النساء والفتيات المتّجر بهن بكامل حماية القانون الإنساني الدولي وبالملاذ الآمن الملائم وبخدمات الدعم في البلدان التي يتّجر بهن فيها.

ويشير قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ صراحة إلى النساء والفتيات ولكن لم يول اهتمام كاف إلى الاحتياجات الخاصة للفتيات والشابات في المجتمعات التي تعاني من الصراع أو التي هي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. فالكثيرات من الشابات يقمن برعاية بالغين أصيبوا بالعجز من جراء الصراع. وهن أنفسهن يعانين من آثار بدنية ونفسية طويلة الأمد من جراء الصراع. كما أنه لم يول اهتمام كبير للكيفية التي يمكن بها لهن المشاركة بمزيد من الفعالية في عمليات بناء السلام. فالشابات أطراف معنية بالغة الأهمية في عمليات إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، غير أنه لم تبذل أي محاولة أو لم يُبذل إلا القليل من المحاولات في الكثير من البلدان لإشراك الفتيات في بناء مجتمعات المستقبل التي يخيم عليها السلام، مكافحة بذلك سيطرة الرجال على الساحات السياسية.

ويتعرض العديد من الفتيات للتهميش من جراء عدم حصولهن على الخدمات الأساسية، كالخدمات التعليمية والصحية. وغالبا ما يتأثر بذلك أشد التأثر شابات طائفة الروما وشابات الطائفة المترحلة في المملكة المتحدة وأيرلندا. فأولئك الشابات غالبا ما لا يكملن تعليمهن الأساسي حتى سن ١٤، وكثيرا ما يكون سبب إبعادهن عن المدرسة هو للقيام بواجبات مترلية. غير أن التعليم ضروري لتعزيز قدرة المرأة على أن تكون مستقلة اقتصاديا، وعلى أن تشارك في صنع القرارات.

ويحرم العديد من الشابات من حقوقهن الإنجابية. إذ لا تتاح لهن إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية أو الإنجابية، بما في ذلك الإجهاض. ولهذا أثره البعيد المدى. وتحتاج الشابات إلى الحصول على المعلومات والخدمات التي تمكنهن من التحكم في خصوبتهن. وكما جاء في منهاج العمل الذي اتفق عليه في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فإن ''إغفال حقوق المرأة الإنجابية يحد بشدة من فرصها في الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك فرصها في التعليم والتمكين الاقتصادي والسياسي'' (منهاج العمل، ١٩٩٥، الفقرة ٩٧).

- لا ينبغي للشابة أن تنظر إلى إساءة المعاملة في المترل على أنها شر لا بد منه. ولا بد من بذل المزيد والمزيد من أعمال التوعية الوقائية. وإن المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية ليناشد الأمم المتحدة ضمان أن يكون التثقيف بشأن العنف العائلي جزءا إلزاميا من المناهج الدراسية. كما نطلب إلى الأمم المتحدة أن تطالب السلطات والهيئات التشريعية بالتركيز على حقوق الأطفال فيما يتخذ من قرارات بشأن الوصول إليهم والاتصال بهم حيثما يحدث عمل من أعمال العنف العائلي.

- يناشد المنبر الأمم المتحدة أن تكفل اتخاذ حكومات العالم إجراءات قوية لمنع الاتجار بالمرأة، وتوفير خدمات شاملة ودعم شامل لضحايا الاتجار من النساء بما في ذلك حمايتهن بموجب القانون.

- ويدعو المنبر الأمم المتحدة إلى أن تكفل تنفيذ قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ تنفيذا كاملا في المجتمعات الخارجة من صراع، وأن تكفل على وجه التحديد قيام الحكومات باتخاذ إجراءات إيجابية لمعالجة اختلال التوازن الجنساني في أعداد السياسيين المنتخبين على صعيد العالم.

- ويحث المنبر الأمم المتحدة على أن تكفل قيام الحكومات ببناء بيئة مواتية تُيسر مشاركة الفتيات والشابات مشاركة أكبر. فهن بحاجة لأن يكن مستعدات للمشاركة الفعالة، وينبغي اتخاذ تدابير بحقهن تشمل، فيما تشمل، تنفيذ برامج لتوجيه الشابات في عملية القيادة.

- ينبغي للأمم المتحدة العمل على كفالة استفادة كل فتاة وشابة من الخدمات التعليمية، وعدم التمييز ضدهما بسبب الهياكل أو المواقف الاجتماعية.

- ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل قيام الحكومات بتطوير السياسات والخدمات المعنية بالصحة الإنجابية ومراجعتها وتنقيحها من أجل معالجة النقائص في النُهج الحالية، وكفالة توفير أعلى ما يمكن من مستويات صحية في هذا الصدد. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات مالية لتيسير الحصول على خدمات إنجابية عالية الجودة وميسورة الكلفة.